

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/3/L.13
18 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة

جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الرأس الأخضر

* ستصدر الوثيقة النهائية في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/10/81. ويُعمم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة
٣	٦٢-٥	أولاً - موجز مداوالات عملية الاستعراض
٣	٣١-٥	ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض
٩	٦٢-٣٢	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض
١٨	٦٥-٦٣	ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

المرفق

٢٣	تشكيلة الوفد
----	--------------------

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدولي الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الثالثة في الفترة من ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأجري الاستعراض المتعلق بالرأس الأخضر في الجلسة الثالثة عشرة، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترأست وفد الرأس الأخضر وزيرة العدل، ماريسا هيلينا موريس. وقد اعتمد الفريق العامل هذا التقرير في جلسته المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢- وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان، من أجل تيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في الرأس الأخضر، مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية): أنغولا وبوليفيا والمملكة العربية السعودية.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان في الرأس الأخضر:

(أ) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/3/CPV/2)؛

(ب) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/3/CPV/3).

٤- وهناك قائمة بالأسئلة أعدتها مسبقاً الدائمك وألمانيا ولاتفيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية أحيلت إلى الرأس الأخضر عن طريق المجموعة الثلاثية. وتتاح هذه الأسئلة على الشبكة الإلكترونية الخارجية (إكسترنانت) للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداوالات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- ذكرت رئيسة الوفد، ماريسا هيلينا موريس، وزيرة العدل، أن قيوداً داخلية حالت دون قيام الرأس الأخضر بتقديم تقرير خطي في الوقت المناسب. ومع ذلك، فإن الرأس الأخضر على اقتناع بأن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية هامة للحوار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في أي جزء من العالم. ويشكل الاستعراض فرصة للتقييم الذاتي والتفكير في وضع الاستراتيجيات الجديدة التي ينبغي اعتمادها، كما يؤدي إلى الالتزام بحلول أكثر فعالية للمسائل ذات الأولوية. وقالت إن الرأس الأخضر تتمتع بديمقراطية معززة تتسم بالحيوية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة استناداً إلى استحقاقات المواطنين المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد حققت الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٦- وأوضحت الوزيرة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الرأس الأخضر بعد مرور ٣٣ عاماً على الاستقلال يفوق متوسطه في أفريقيا، وأن الفوائد المترتبة على الإصلاح الاقتصادي، الذي أعقبه اعتماد عملية ديمقراطية قائمة على انتخابات تجري بانتظام منذ عام ١٩٩١، قد كفلت تحقيق الاستقرار. وانخفض معدل الأمية، منذ الاستقلال،

بنسبة تفوق ٤٠ في المائة، وتبلغ نسبة الأمية في الوقت الراهن حوالي ٢٠ في المائة. وبفضل سياسة التعليم التي تتبعها الدولة، بلغ معدل الإلمام بالكتابة والقراءة حوالي ٩٧ في المائة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة، و٨٩,٧ في المائة بين من تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ سنة. وقالت إن الرأس الأخضر تتوقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المجالات تقريباً بحلول عام ٢٠١٥. ووفقاً للإحصاءات المقدمة من وزارة الصحة، انخفض معدل وفيات الأطفال من ٥٧,٩ من كل ١٠٠٠ ولادة في عام ١٩٩٥ إلى ٢١,٧ من كل ١٠٠٠ ولادة في عام ٢٠٠٧. ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاء، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٧٠,٨ سنة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢,٨ سنة في عام ٢٠٠٨، وتبلغ هذه الزيادة ١١ سنة مقارنة بعام ١٩٩٠. وأدى تحسن نوعية الحياة، بما في ذلك مستوى الدخل، إلى خروج البلد من فئة أقل البلدان نمواً وتحسين ترتيبه في مؤشر التنمية البشرية.

٧- وبيّنت أن دستور الدولة يكرس مفهوم كرامة جميع الأفراد بوصفها قيمة مطلقة ويهدف إلى تمتع جميع مواطني الرأس الأخضر بالحقوق والحرية والضمانات، بما في ذلك الحق في الحياة والسلامة، للمشاركة في الحياة السياسية، ويعترف بحقوق الأجانب المقيمين أو الزائرين، وبالحق في العمل وعدم التمييز بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكرت أن الرأس الأخضر انضم إلى الصكوك الأساسية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الإضافيان الملحقان بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه.

٨- وشددت الوزيرة على أن هذه الصكوك الدولية لديها وضع مميز، إذ إن لها الأسبقية على كافة القوانين والنصوص التشريعية الدستورية. كما أنها تشكل جزءاً من النظام القضائي في الرأس الأخضر فيما يتعلق بالحقوق والحرية والضمانات التي لا يشملها الدستور. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور على أن القواعد الدستورية والقانونية ينبغي تفسيرها بصورة تتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأوضحت أن الحقوق الأساسية قابلة للتطبيق الفوري على الكيانات العامة والخاصة، وهو ما يمنحها فعالية أكبر. وقد سمح هذا النهج بتحقيق تطور إيجابي على الصعيد الداخلي. ونتيجة لذلك، استلهمت الرأس الأخضر من المعاهدات الدولية التي صدقت عليها كثير من المبادرات التشريعية الأخرى كقانون العقوبات الجديد لعام ٢٠٠٤، الذي يشمل جرائم العنف الأسري والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ويكفل قانون العقوبات الجديد لعام ٢٠٠٥، مع الصكوك سالفة الذكر، ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المواطنين، كما يتضمن قاعدة هامة لمكافحة العنف الأسري تتمثل في إبعاد المعتدي عن مسكن الأسرة.

٩- وقانون العمل الجديد الذي دخل حيز النفاذ منذ عام ٢٠٠٧ قد أسهم بعدة طرق في وجود دينامية جديدة في علاقات العمل، وهو ما يعكس بعضاً من المعايير الدولية الجديدة الملزمة للرأس الأخضر. فعلى سبيل المثال، أصبح الحد الأدنى لسن العمل ١٥ سنة في الوقت الراهن بعد أن كان ١٤ سنة في السابق، وأصبح قانون

العمل يشمل الخدمة في المنازل التي كانت حتى وقت قريب لا تحظى باهتمام قانوني محدد. وذكرت أن هناك مبادرات تشريعية أخرى تم تنفيذها مؤخراً، كنظام المساعدة القانونية، الذي يمكن المجموعات الفقيرة من الوصول إلى العدالة. كما أن القوانين المتعلقة بالوساطة والتحكيم تتيح أساليب بديلة لتسوية المنازعات. وقد اعتمدت هذه القوانين بعد مناقشات عامة مستفيضة جرت على نطاق واسع.

١٠- وفي عام ١٩٩٩، قامت بعثة مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم حالة حقوق الإنسان وأبرزت الحاجة إلى إنشاء مؤسسة يمكن أن تعالج مسألة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١- وأضافت قائلة إن خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣، تحدد الحالات الرئيسية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان أو القيود التي تحول دون إعمالها، كما تستخدم خطة العمل هذه في تحديد الأولويات الإدارية والتشريعية وتقديم المقترحات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والمواطنة.

١٢- وقد طوّرت خطة العمل المذكورة بإجراء حوار موسع مع منظمات المجتمع المدني عن طريق تنظيم حلقات دراسية وإجراء مشاورات مع مختلف الكيانات الاجتماعية. وأوضحت أن الاعتراف بمبدأ المشاركة الديمقراطية أدى إلى إنشاء آليات تتعلق بالمشاركة الاجتماعية الغرض منها وضع ورصد وتقييم السياسات العامة. ونتج عن هذه الآلية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة التي تتمثل مسؤولياتها الأساسية في كفالة تنفيذ خطة العمل.

١٣- وباشرت هذه اللجنة عملها منذ عام ٢٠٠٥ وهي مستقلة مالياً وإدارياً ومن حيث الميزانية. ويقع على عاتقها تعزيز التوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الرأس الأخضر، ودعم الدراسات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، وإسداء المشورة إلى الحكومة، ودعم التحريات وتقديم المساعدة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتشكل هذه اللجنة، التي تعمل بشكل تدريجي على دمج مبادئ باريس، هيئةً مستقلة يتسم عملها بالجدية وتتألف من أعضاء من المجتمع المدني وكيانات حكومية.

١٤- وأوضحت أن الحكومات المتعاقبة كانت تسعى إلى إحداث تغييرات اجتماعية رئيسية بغية تحسين معايير وفعالية الحقوق المكفولة لفئات اجتماعية بعينها. وقد سمح هذا النهج بإنشاء مؤسسات تعمل لفائدة الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال، كما تعمل مع مؤسسات أخرى في قطاعات كالزراعة والعمل والتعليم التي تتسم أيضاً بأهمية المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان فيها.

١٥- ويضطلع معهد شؤون الأطفال والمراهقين، الذي يغطي المراكز الحضرية الرئيسية والمناطق والقرى النائية، بدور كبير في مجال نماء الأطفال بصورة متسقة ومتكاملة. ومن الهيئات الرئيسية الأخرى، معهد المساواة والعدالة الجنسانية المعني تحديداً بالمسائل الجنسانية وتمكين المرأة، وهو يسعى إلى التعاون مع المجتمع المدني بغية الوصول إلى المجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها عن طريق البرامج الحكومية.

١٦- وبيّنت أن مكافحة الفقر تحتاج إلى اهتمام خاص، فهي من العقبات التي تعترض أعمال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية وطنية جيدة ينبغي أن تواكبها تنمية اجتماعية بغية الحد من زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

١٧- ويركز البرنامج الوطني لمكافحة الفقر على محورين: تحسين الهياكل الأساسية، كتوفير المياه وخدمات الإصحاح الأساسية؛ والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات السكانية الأكثر تأثراً والمجموعات التي تسكن في مناطق شديدة التأثر بالفقر. والجهة التي لديها صلة كبيرة بالعمل في مجال مكافحة الفقر هي معهد الرأس الأخضر المعني بالعمل في المجالين التعليمي والاجتماعي (الذي يعمل في هذين المجالين لمساعدة الطلاب المنتمين لأسر منخفضة الدخل) ومعهد التوظيف والتدريب المهني (الذي يعمل في مجال مكافحة البطالة عن طريق تنفيذ سياسات التوظيف والتدريب المهني بغية التشجيع على توظيف العاطلين عن العمل وتحسين مستويات الباحثين عن العمل)، ويرى هذان المعهدان أن التعليم والتدريب والكفاءة من الأدوات الهامة لمكافحة الفقر.

١٨- وأردفت قائلة إن البرنامج الإيجابي الذي تتبعه الحكومة يكفل أعمال الحقوق وإقامة العدل. وعلاوة على البرامج التشريعية، تم الاستثمار في تحسين الهياكل الأساسية الوطنية في قطاع القضاء (المحاكم والسجون) وتدريب المهنيين كالقضاة والموظفين العاملين في مجال القضاء وحراس السجون.

١٩- ومن المبادرات الهامة قيام الرأس الأخضر في عام ٢٠٠٥ بإنشاء "مجالس قانونية" وهي هياكل غير قضائية الغرض منها تعزيز الوصول إلى العدالة وإعمال الحقوق وكفالة تزويد المواطنين بالمعلومات والمشورة القانونية، ولا سيما المواطنين الفقراء. وتعمل هذه المجالس على حفز روح المواطنة والمشاركة المدنية والاستفادة من الوسائل القضائية وغير القضائية لتسوية المنازعات. وتهدف هذه المجالس إلى تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالحياة اليومية. وعن طريق هذه الآلية، التي أقامت شراكة مع جمعية المحامين في الرأس الأخضر، يحصل المواطنون على المشورة القضائية. كما أنها توفر المأوى لضحايا العنف المنزلي وتقدم حلولاً بديلة لتسوية المنازعات.

٢٠- وفي السنوات الأخيرة كتّفت الرأس الأخضر اتصالاتها بالمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. وأعدت تقارير قدمت خلال مؤتمرات الأمم المتحدة، وسعت جاهدة إلى المشاركة في الاجتماعات والمبادرات الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٢١- وذكرت أن الرأس الأخضر تعترف بأهمية إنشاء نظام معلومات قوي لتوجيه التخطيط، والتحقق من آثار السياسات الحكومية ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ومع الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته السنوات الماضية، تُفذت بصورة تدريجية سياسات الإدماج الاجتماعي، وتم تمكين المجموعات السكانية الأضعف وعلجت تفاوتات الدخل. وتركز السياسات الحكومية على تقليل التباين الاجتماعي والاقتصادي، كما بذلت جهوداً لتنفيذ الالتزامات الدولية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٢٢- وتوضح البيانات المتعلقة بوضع المرأة حدوث تقدم ملحوظ، لكنها تشير أيضاً إلى أن هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا المجال. وتزيد مشاركة المرأة بصورة ملحوظة في مجالات مثل القضاء والوظائف الوزارية وفي القطاع

الخاص، إلا أن تمثيلها لا يزال ضعيفاً في الوظائف القيادية والإدارية وفي البرلمان. وبالرغم من الافتقار إلى إحصاءات دقيقة، فإن عدد النساء قد ازداد في المجالات الوظيفية التي كان يسيطر عليها الرجال في السابق، كقطاع الصحة. بيد أن النساء يتقاضين أجوراً أقل مقارنة بالرجال.

٢٣- وفيما يتعلق بالعنف المتزلي، قالت إن الدراسة الاستقصائية الثانية للسكان والصحة الإنجابية التي جرت في عام ٢٠٠٦ قد بينت أن ٢٢ في المائة من النساء اللاتي شملتهن هذه الدراسة اعترفن بالتعرض للعنف المتزلي منذ سن الخامسة عشرة. واعترفت نسبة ٢٠ في المائة أخرى بالتعرض للعنف خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وهناك العديد من المبادرات التي ينسقها معهد المساواة والعدالة الجنسانية في الرأس الأخضر، مثل الشبكة المؤسسية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وتهدف هذه الشبكة إلى كفالة تقديم الدعم السريع والفعال والمساعدة والأمن لضحايا العنف الأسري. ومن المبادرات الهامة الأخرى الخطة الوطنية التي وضعت لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٢٤- ووفقاً للبيانات المستمدة من الاستبيان المتعلق بالمشورات الأساسية للرفاه (٢٠٠٧)، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين من تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً بلغ ٧٩,٦ في المائة، مع ملاحظة وجود زيادة طفيفة في نسبة الذكور (٨٧ في المائة) مقارنة بالإناث (٧٣,١ في المائة). وفيما يتعلق بمجموعات السكان الأصغر سناً، فقد حققت الرأس الأخضر تقدماً كبيراً فيما يتعلق بكفالة التحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بنظام التعليم. وتشكل حقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية.

٢٥- وأضافت قائلة إن الفقر هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الرأس الأخضر ويشكل عقبة أمام إعمال العديد من حقوق الإنسان. وقد وضعت الحكومة برامج الهدف منها الربط بين النمو الاقتصادي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الحكومة مفهوماً للحد من الفقر يستهدف المجموعات السكانية المحرومة ويتسم بسعة نطاقه ويشمل السياسات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي (الميزانية والجوانب النقدية وأسعار الصرف) والإدارة الرشيدة (التدابير القطاعية وذات الصلة بالاقتصاد الجزئي). وتشمل أهداف البرنامج تقليل معدل انتشار الفقر، والقضاء على الفقر المدقع، ورفع مستوى الفئات التي تعيش تحت خط الفقر إلى مستوى الفئات المتوسطة الدخل، وتحسين القدرات الإنتاجية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية الفقيرة.

٢٦- ويمكن ملاحظة بعض التقدم الذي تحقق في هذا السياق؛ فعلى سبيل المثال، تم حالياً توسيع التغطية بالضمان الاجتماعي لتشمل المجموعات الضعيفة. ويُقدم الدعم الاجتماعي لتلبية الاحتياجات الأساسية لحوالي ٦٠٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية غالبيتهم من كبار السن. كما تحققت نتائج أخرى كتغطية الموظفين في القطاع العام بخدمات قطاعي الصحة والأمومة، وتوسيع الضمان الاجتماعي ليشمل قطاعات الأنشطة الأخرى، بما في ذلك العمال الذين يعملون لحسابهم وأعضاء الاتحادات القانونية.

٢٧- وذكرت أن من بين الشواغل مسألة الحصول على مسكن. فالكثير من الأسر المحرومة تعيش في مساكن بائسة تفتقر إلى المقومات الأساسية. ولهذا السبب أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٣ مشروع "عملية الأمل" لتحسين مساكن الكثير من الأسر الفقيرة في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن تحسين الظروف السكنية للمهاجرين من سان تومي

وبرينسيبي وموزامبيق. ويهدف المشروع إلى مساعدة الفئات الفقيرة (من المواطنين وغير المواطنين)، مع التركيز على الأسر المعيشية التي تعولها نساء، والأسر الكبيرة، وكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، والمعوقين.

٢٨- ويُعد حصول الجميع على الخدمات الصحية المجانية من الحقوق المعترف بها في الرأس الأخضر، إلا أن هذا الحق يصعب إعماله بالنسبة لجميع السكان بسبب الظروف الجغرافية والافتقار إلى الموارد. وتوضح البيانات التي تم تجميعها في عام ٢٠٠٧ أن نسبة ٨٤,٦ من السكان تشعر بالارتياح إزاء الخدمات الصحية المقدمة. وبالنسبة لأوجه القصور والعقبات المتعلقة بالمسائل الصحية، أُتخذت مبادرات هامة لتقليل العقبات التي تحول دون إعمال الحق في الصحة. وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، يحق لجميع المواطنين الحصول على المساعدة والمشورة في مجالات كالوقاية من الإيدز وتنظيم الأسرة وتطعيم الأطفال. ويتمكن الأزواج من الحصول على مختلف وسائل منع الحمل. وبالنسبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، نفذت الحكومة برنامجاً لتوفير عقاقير النسخ العكسي بالحقن. ويشتمل البرنامج أيضاً على تقديم المساعدة النفسانية قبل وبعد فحص الإيدز بغية تحسين نوعية الحياة والعمر المتوقع للمصابين بهذا الفيروس.

٢٩- وعُزز إعمال حقوق الأطفال في الرأس الأخضر باتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الدولية والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن تلك المتصلة بخطة العمل المعنونة "عالم صالح للأطفال". ومن المبادرات الملموسة في مجال حماية الطفل إنشاء مركز طوارئ للأطفال في باريا يقدم خدماته للأطفال من جميع أنحاء البلد في حالات التعرض للإهمال أو المخاطر أو الإيذاء. ولسوء الطالع، فإن إمكانيات المركز لا تزال في حدها الأدنى وهي بحاجة إلى تحسينها. ويتم التركيز على مصالح الطفل الفضلى وتجنب فصلهم عن أسرهم. ومن الخطوات الأخرى الهامة إنشاء مراكز اتصال للأطفال الغرض منها توعية المجتمع، نظراً إلى أن جميع المواطنين معنيين بحماية حقوق الأطفال. وتهدف هذه المراكز إلى تمكين أي مواطن من الاتصال بأحد المراكز دون الكشف عن هويته وبطريقة سرية إذا كانت لديه معلومات عن وقوع انتهاكات لحقوق الأطفال لكي تقوم أجهزة الدولة المعنية بالتصدي للأمر.

٣٠- وأضافت أن المعوقين من مواطني الرأس الأخضر يحصلون على اهتمام خاص من جانب الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة حصولهم على عمل ومساواتهم في المعاملة. وتسعى الحكومة إلى تعزيز إدماجهم الوظيفي وصون كرامتهم وزيادة احترام الذات لديهم وتحقيق استقلالهم الاقتصادي عن طريق تقديم حوافز من قبيل المزايا التي تمنحها الدولة والإعفاءات الضريبية للمؤسسات وجميع الجهات التي توظف المعوقين. وعلاوة على ذلك، تُوفّر لمنظمات المجتمع المدني جميع الظروف اللازمة لصون وحماية حقوق المعوقين.

٣١- وفيما يتعلق بالأولويات الوطنية الأساسية، اتخذت الرأس الأخضر عدداً من التدابير تشمل إصلاح نظام القضاء، ومنع ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة. ولبلوغ الأهداف المذكورة أعلاه، من الضروري والجهري توفير الأمن للأسر والمواطنين لتمكينهم من الاستفادة من حقوقهم بحرية تامة، على نحو ما ورد في الدستور والقانون والصكوك القانونية. ويتعلق محور الإصلاحات الجوهرية للدولة بتعزيز روح المواطنة، بما في ذلك (أ) وضع سياسات لمراقبة وتعزيز احترام حقوق المواطنة الأساسية؛ (ب) تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة في الدستور والصكوك الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان في الرأس الأخضر؛ (ج) تحسين كيفية تطبيق القوانين الوطنية وكفالة استجابة النظام القانوني والقضائي ومسؤوليته عن إقامة العدل؛ (د) تعزيز المساواة

في الوصول إلى العدالة وإزالة ما يحول دون ذلك من عقبات؛ (هـ) زيادة مشاركة المواطنين في تحقيق العدالة؛ (و) إيلاء اهتمام خاص لحقوق الأطفال، فهم يشكلون واحدة من أضعف الفئات، وحشد الجهود لمكافحة العنف ضد المرأة ومساعدة الضحايا؛ (ز) تعزيز دور المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وزيادة تعبئة قدرات المجتمع المدني.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٣٢- خلال الحوار التفاعلي أدلى ٥٤ وفداً ببيانات.

٣٣- وأعربت شيلي عن تهنتها للرأس الأخضر على ما قامت به من إصلاحات للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى بدء سريان قانون العقوبات الجديد، كما أشادت لجنة القضاء على التمييز العنصري بقانون الإجراءات الجنائية، والمرسوم التنظيمي لعام ٢٠٠٤ المتعلق بالعون القانوني، والمرسوم التنظيمي لعام ٢٠٠٥ المتعلق بإنشاء مراكز للتحكيم والمرسوم المتعلق بإنشاء مراكز قانونية للوساطة تكفل الوصول إلى العدالة. ولاحظت شيلي أيضاً أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أشادت بالرأس الأخضر لأنها أخذت الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الحسبان عند قيامها بوضع الخطة الوطنية للعدالة والمساواة الجنسانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والبرنامج الوطني لمكافحة الفقر، وأشارت إلى أن لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية لاحظت أن الخطة اشتملت على إجراءات إيجابية. وأضافت شيلي أن لجنة القضاء على التمييز العنصري أشادت في عام ٢٠٠٣ بما حققته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة. كما لاحظت شيلي أيضاً أن لجنة حقوق الطفل قد أعربت عن قلقها إزاء عدم تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الهياكل الإدارية والمحاكم وأوصت الرأس الأخضر بتعديل القوانين القديمة واعتماد قوانين جديدة تتسجم مع الاتفاقية. وسألت شيلي عما إذا كانت الرأس الأخضر قد اتخذت تدابير تصحيحية تتفق مع هذه التوصيات، وأوصت بتضمين التشريعات الوطنية على وجه السرعة حظر العقوبة البدنية ورصد تنفيذه بصرامة، ولا سيما في حالات تعامل رجال الشرطة مع القاصرين. وأعربت شيلي عن موافقتها على توصية لجنة حقوق الطفل المتعلقة بزيادة الجهود الرامية إلى التصدي عن طريق النظام القضائي للعنف الجنسي ضد الأطفال واستغلالهم في البغاء وكررت التشديد على هذه التوصية. وبما أن الرأس الأخضر تمثل بلد عبور للتجار بالنساء والفتيات، أوصت شيلي باتخاذ الحد الأقصى من التدابير التشريعية والإدارية والشّرطية لمكافحة هذه الجريمة، التي تؤثر بصورة خاصة على النساء الأجنبيات، وأوصت بإدخال تعديلات على النظام القضائي لتسريع البت في القضايا، بما في ذلك إنشاء محاكم جديدة أو إضافية للنظر في الجرائم الأقل فداحة، ودراسة إمكانية اعتماد نظام يوضع بموجبه تحت المراقبة المتهمون بارتكاب جرائم صغيرة لا تشكل تهديداً على المجتمع. وأوصت شيلي أيضاً الرأس الأخضر باعتماد تشريعات وطنية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٣٤- وأشارت الجزائر إلى قيام الرأس الأخضر باعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، لتنفيذ خطة العمل. وأعربت عن تهنتها للرأس الأخضر على مراعاة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عند وضع الخطة الوطنية للمساواة والعدالة الجنسانية ومحاربة الفقر للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. كما رحبت الجزائر بالجهود التي تبذلها الحكومة لتقليل نسبة الأمية في جميع أنحاء البلد عن طريق تشجيع التحاق الأطفال بالمدارس. وأوصت الحكومة بالتصديق على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في

التعليم. ورحبت بالسياسة المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع، وأشارت باهتمام إلى التعديلات التشريعية التي وضعت لكفالة الحقوق الأساسية وحريات المواطنين عن طريق تنفيذ عدد من القوانين الأساسية، كقانون العقوبات لعام ٢٠٠٤. وأوصت الجزائر الرأس الأخضر بالانضمام إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، ومواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية للمواطنين.

٣٥- وأبدت فرنسا قلقها إزاء عدم قيام الرأس الأخضر بتقديم تقرير وطني وأعربت عن أملها في أن تتمكن من ذلك مستقبلاً. ووجهت التهنئة إلى الرأس الأخضر على قيامها في عام ٢٠٠٤ بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والمواطنة ورحبت بتعاونها مع الآليات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان. واعتبرت أن تجريم العنف المتزلي يشكل خطوة مشجعة في سبيل محاربة العنف ضد المرأة. ولاحظت فرنسا أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قد أشارت مع ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة، ولا سيما العنف المتزلي. وطرحت فرنسا سؤالاً عن التدابير المزمع اتخاذها من جانب السلطات لكفالة أن الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولا سيما العنف المتزلي، تؤدي إلى الملاحقة القضائية على وجه السرعة، وأوصت فرنسا الرأس الأخضر بالسعي إلى إنشاء مراكز لتقديم الرعاية والمساعدة للنساء ضحايا العنف المتزلي. وفيما يتعلق بحقوق الطفل، تُعد ظاهرة أطفال الشوارع من الأمور المثيرة للقلق، فهؤلاء الأطفال يُتركون لوحدهم عُرضة للإيذاء البدني والجنسي. وطلبت فرنسا توضيحات بشأن التدابير المتخذة لحماية أطفال الشوارع ولمكافحة بغاء الأطفال. وأشارت فرنسا إلى أن لجنة حقوق الطفل بينت أوجه القصور التي تعتري قضاء الأحداث، وبخاصة الافتقار إلى عقوبات بديلة عن الاحتجاز بالنسبة للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن السادسة عشرة. وأوصت فرنسا الرأس الأخضر بتدبر كيفية التعامل مع جنوح الأحداث بغية التوصل إلى عقوبات مناسبة لأعمارهم، وتعليمهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأعربت فرنسا عن قلقها إزاء تأخير البت في القضايا ومدة الاحتجاز الاحترازي. وبيّنت أن الظروف في السجون واكتظاظها وعدم كفاية الوصول إلى الرعاية تشكل صعوبات أساسية في هذا المجال؛ وأوصت بالتالي الرأس الأخضر باتخاذ التدابير الضرورية لتحسين الأوضاع في السجون.

٣٦- ولاحظت الأرجنتين أن ثمة تقارير تشير إلى ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي سوق العمل والجوانب الثقافية في الرأس الأخضر. وطرحت أسئلة عن الآليات والسياسات التي يجري تنفيذها أو النظر فيها لزيادة مشاركة المرأة في هذه المجالات.

٣٧- وأشارت ملديف إلى أن الرأس الأخضر شهدت الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتواجه التحديات المقترنة بخروجها من مركز أقل البلدان نمواً. ولاحظت ملديف ما تتعرض له الرأس الأخضر من صدمات خارجية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي والقيود التي تواجهها فيما يتصل بالموارد. وبالرغم من التحديات، حققت الرأس الأخضر الكثير من التقدم منذ استقلالها، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان. وذكرت أن الرأس الأخضر طرف في سبع من الصكوك الأساسية في مجال حقوق الإنسان وفي مجموعة من البروتوكولات الملحق بها، وهي تسعى بجد إلى إدماج المبادئ الواردة في هذه الصكوك في القوانين والممارسات والإجراءات الوطنية، وينعكس ذلك على سبيل المثال في قانون العقوبات لعام ٢٠٠٤، وقانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠٥، واعتماد العون القانوني في عام ٢٠٠٤، وإنشاء معهد المساواة والعدالة الجنسانية في عام ١٩٩٤، وإنشاء اللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان والمواطنة في عام ٢٠٠٤. وتُعد هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان من الوسائل المتميزة للحصول على المساعدة. وعليه، أوصت ملديف الرأس الأخضر بالنظر في التعاون مع المكتب الإقليمي الجديد التابع لمفوضية حقوق الإنسان في داكار بغية وضع وثيقة أساسية الغرض منها تبسيط وتعميم إجراءات إعداد التقارير المطلوب تقديمها إلى هيئات المعاهدات، ودعوة مجموعة مختارة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة ذات الأهمية بالنسبة للرأس الأخضر إلى زيارة البلد وتقديم توصياتهم. فهذه الخطوة قد تكون هامة لتوجيه دعوات زيارة مفتوحة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

٣٨- ورحبت ألمانيا باستمرار التزام الدولة بكفالة الحقوق المدنية والسياسية، على نحو ما ورد في العهد، وعزمها على إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين إتاحة فرص التعليم للجميع. ولا تزال ألمانيا تشعر بالقلق إزاء حالة الأطفال المشردين، وبغاء الأطفال واستغلالهم في الجنس وإساءة معاملتهم وعمالة الأطفال، على نحو ما أعربت عنه لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠١. وطرحت أسئلة عن كيفية تصدي الحكومة لهذه المشاكل وعن إجراءات متابعة توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المتعلقة بالعنف الذي تتعرض له النساء، الذي لا يزال سائداً، وعن استمرار القوالب النمطية الراسخة المستمدة من السلطة الأبوية التي تحدد دور ومسؤوليات المرأة في الأسرة والمجتمع. وأوصت الحكومة باعتماد تدابير، على نحو ما أوصت به لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٣، لوضع حد لانتشار ممارسة العقوبة البدنية التي يتعرض لها القاصرون في المنازل والمدارس، والتي يمارسها رجال الشرطة، كما أوصتها باتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات الأجنبية عبر أراضيها.

٣٩- وأشادت إيطاليا بالتزام الدولة بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين أعربت إيطاليا عن تقديرها لانضمام الرأس الأخضر إلى الصكوك الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، فإنها تشير إلى أن الدولة تواجه صعوبات تتعلق بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ الأحكام الواردة في تلك الصكوك. وأوصتها بزيادة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات التي صدقت عليها. وقامت لجنة حقوق الطفل بالتبليغ عن حالات عنف واستغلال جنسيين، بما في ذلك حالات تتعلق ببغاء الأطفال، وأوصت الحكومة بإعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال وبغاء الأطفال. ورحبت إيطاليا بالتحسن الذي تم التبليغ عنه فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي. ومع ذلك، فقد أوصت بوضع استراتيجية وطنية للتحقيق بحقوق الإنسان في إطار النظام المدرسي على جميع المستويات، وذلك وفقاً لخطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ المتعلقة بالبرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ويشمل ذلك مراجعة وتنقيح المناهج والكتب المدرسية وتدريب المعلمين وممارسة حقوق الإنسان في البيئة المدرسية. ومن المسائل المثيرة للقلق أوضاع الاحتجاز في مخافر الشرطة والسجون بسبب جملة أمور منها الاكتظاظ والافتقار إلى خدمات الدعم الصحي والطبي الملائمة. وفي هذا الصدد، أوصت إيطاليا الرأس الأخضر بتحسين الأوضاع في مرافق الاحتجاز والسجون عن طريق توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي السجون.

٤٠- كما أشادت هولندا بالتحسينات التي أدخلتها الحكومة فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية والسياسية، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والمواطنة. وتساءلت عما إذا كان استئناف دوريات الشوارع التي تنظمها الشرطة العسكرية هو بمثابة طريقة مؤقتة للتصدي لزيادة وتيرة العنف، أم أنها

استجابة هيكلية لمواجهة زيادة معدلات الجريمة في الشوارع؛ كما تساءلت عن تقييم واستراتيجية التصدي لتزايد المخاطر الناجمة عن الجريمة المنظمة، بالرغم من العقوبات التي تواجه إصلاحات نظام العدالة في إطار البرلمان؛ وعن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ استراتيجيات محاربة الفساد وغسيل الأموال التي تم تطويرها بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشارت هولندا إلى أن حالة حقوق الإنسان للأطفال بحاجة إلى اهتمام وتحسين متواصلين، وتحديدًا في مجالات بغاء الأطفال، وتعرض الأطفال للانتهاكات والعنف، والأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع، وعمالة الأطفال، وإهمال الأطفال، وحقوق الأطفال المعوقين، وحصول الأطفال على التعليم الإلزامي، وخصوصاً في المناطق الريفية، والمساواة في التعليم. وأوصت الحكومة بمواصلة تحسين وضع الأطفال.

٤١- وأشادت لكسمبرغ بالرأس الأخضر على تبنيها لنهج ديمقراطي وتنظيم انتخابات دورية تتسم بالشفافية، والتزامها بحقوق الإنسان. وذكرت لكسمبرغ أنها من شركاء الرأس الأخضر في مجال محاربة الفقر وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق برامج إنمائية تم تحديدها وتنفيذها بصورة مشتركة في مجالات تتعلق بالمياه والتعليم والصحة، على سبيل المثال. ولاحظت لكسمبرغ أن لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أعربت عن قلقهما إزاء وضع المرأة في الرأس الأخضر، ولا سيما فيما يتعلق بالصور النمطية التي تُلحق بالنساء الأجنبية، وذكرت أن لجنة حقوق الطفل تشعر بالقلق إزاء انتشار التمييز ضد النساء على نطاق واسع. كما شعرت هذه اللجنة بالقلق إزاء حالة أطفال الشوارع واستغلالهم في الجنس، والعنف الذي يتعرض له الأطفال، وبغاء الأطفال، وعمالة الأطفال، وطرحت أسئلة عن التدابير التي تنوي الرأس الأخضر اتخاذها. وأوصت لكسمبرغ الرأس الأخضر بمتابعة التوصيات الصادرة عن هذه اللجان.

٤٢- واعترفت كندا بالجهود التي بذلتها الدولة لكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعلقة بمواطنيها، وهي بمثابة نموذج للاستقرار والديمقراطية في المنطقة. وأشادت بالخطة الوطنية للمساواة والعدالة الجنسانية وبرنامج الحد من الفقر اللذين وضعا وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأعربت كندا عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن الاحتجاز السابق للمحاكمة قد يستمر لفترة تصل إلى سنة، وأوصت الدولة باتخاذ تدابير لتقليل هذه المدة وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية. وأبدت استعدادها لدعم أية جهود تبذلها الحكومة لتحسين الظروف المعيشية للنساء وكفالة احترام حقوقهن. ومع الإشارة إلى دواعي القلق التي جرى الإعراب عنها بشأن العنف المتزلي في تقرير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، أوصت كندا الرأس الأخضر باحترام المادة ٥(أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تدعو البلدان إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الصور النمطية والممارسات الاجتماعية والثقافية.

٤٣- وأشادت المكسيك بالجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة التحديات في مجال حقوق الإنسان والتقدم الذي أحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، والعمر المتوقع عند الولادة، وتعميم التعليم الابتدائي. كما أشادت المكسيك بحقيقة أن الرأس الأخضر لم تعد من أقل البلدان نمواً، ورحبت بتجريم العنف المتزلي في عام ٢٠٠٤، وبقيام المحاكم بالتنفيذ المباشر للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأوصت المكسيك الدولة بتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب مبادئ باريس؛ والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص

من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ علاوة على تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لحالات العنف الجنسي واستغلال الأطفال؛ وإنشاء محاكم للقاصرين المخالفين للقانون؛ وتكثيف الجهود لمكافحة العنف ضد النساء وزيادة مشاركتهن في سوق العمل؛ والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٤- ورحبت البرتغال بتصديق الرأس الأخضر على غالبية الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع أن الرأس الأخضر لم تصبح طرفاً بعد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أوصتها البرتغال بأن تُكمل عملية التصديق في أقرب فرصة ممكنة وأن تكفل تطبيق النظام الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصانها تطبيقاً فعالاً في التشريعات الوطنية. وبالنظر إلى التقارير المتعلقة بتعرض النساء للتمييز بحكم الأمر الواقع في المسائل المتعلقة بالزواج والأسرة، طرحت البرتغال أسئلة عما اتخذ من خطوات ملموسة لمتابعة توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، والتدابير الرامية إلى زيادة الوعي بغية تحقيق المساواة الجنسانية في الزواج والعلاقات الأسرية، وأوصت بإعطاء الأولوية لتنفيذ هذه التدابير. ومع ملاحظة أهمية الجهود الرامية إلى محاربة الاستغلال الجنسي للقاصرين، وإهمال الأطفال وإساءة معاملتهم، وظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال، طرحت البرتغال أسئلة عن اللجنة الوطنية التي أنشئت مؤخراً للإصلاح القانوني والمؤسسي المتعلق بالأطفال والشباب، التي تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأوصت بالتنفيذ الفعال لمعايير العمل الدولية المتعلقة بالأطفال.

٤٥- وأشارت السويد مع التقدير إلى أن الرأس الأخضر طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب. وبالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات، ثمة تقارير عن وحشية رجال الشرطة وسوء الأحوال في مرافق الاحتجاز. وطلبت إلى الرأس الأخضر تقديم معلومات وافية عن التدابير الملموسة التي قد تتخذها لتحسين أوضاع المحتجزين، وإعطاء معلومات عن التقدم الذي تحققه المبادرات المتعلقة بالتصدي لوحشية رجال الشرطة. وأوصت السويد الرأس الأخضر بمواصلة الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون إجراءات قوات الشرطة والأوضاع في مرافق الاحتجاز متوافقة تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والنظر في اتخاذ تدابير سياسية لتعزيز التسامح وعدم التمييز ضد السحاقيات والمثليين ومشتبهى الجنسين ومغايري الهوية الجنسية.

٤٦- وذكرت وزيرة العدل في الرأس الأخضر أن وحشية رجال الشرطة لا تقع بصورة منهجية، بل هناك حالات معزولة تحدث في السجون ويتعامل القضاء معها بصرامة. وقُدّم عدد من رجال الشرطة إلى المحكمة وصدرت أحكام بحقهم. وقالت إن الحكومة ستبذل المزيد من الجهود في هذا المجال تمشياً مع الالتزامات والمعايير الدولية. وفيما يتعلق باكتظاظ السجون، أفرت الدولة بفداحة الوضع، بيد أنها ستقوم خلال سنتين بإنشاء سجنين في باريا وسول بتكلفة مقدارها خمسة ملايين يورو، وسيؤدي ذلك إلى مضاعفة القدرة الاستيعابية للسجون، كما يتوقع أن يؤدي إلى تحسين معاملة الأحداث الجانحين، ولا سيما عن طريق تعزيز إعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٧- وأوضحت الوزيرة أن زيادة عدد السائحين تسببت في مشكلات جديدة كبعث الأطفال. وفي حين ترى الحكومة إمكانية التغلب على هذه المشاكل عن طريق التثقيف ومحاربة الفقر، فإنها تقوم أيضاً بتنفيذ تدابير للإسراع بالتصدي لمسألة بغاء الأطفال. وهناك مركزان للطوارئ في باريا وسول للتعامل مع حالات الأطفال

الذين تعرضوا للإيذاء أو الإهمال، وهناك مركز اتصال خاص بتلقي المعلومات عن الأطفال الذين تعرضوا لمعاملة سيئة، ويمكن تلقي هذه المعلومات دون حاجة المتصل إلى الكشف عن هويته، وذلك من شأنه توعية المواطنين بكيفية حماية حقوق الأطفال. وتعمل الحكومة بصورة حثيثة لمواجهة هذه المحنة وستتخذ المزيد من المبادرات، وبخاصة في المجال الاجتماعي.

٤٨- وفيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، قالت الوزيرة إن التحدي الفعلي يكمن في الانتشار الواسع النطاق للسلوكيات المتجذرة التي تستهدف النساء في الرأس الأخضر، ويشكل العنف المتزلي أحد الشواغل الأساسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وهناك بعض التدابير التي أُتخذت بالفعل. وقد جرى تنفيذ خطة عمل بواسطة شبكة من المؤسسات المدنية والعامّة، بما في ذلك العاملون في ميدان الصحة. وترى الحكومة أن التعليم من الوسائل الفعالة على الأمد الطويل، لكنها اعتمدت أيضاً معايير قضائية للتصدي للعنف المتزلي كإبعاد المعتدي عن مسكن الأسرة ومواصلة مراقبة سلوكياته. وبالرغم من هذه المشاكل، فإن وضع المرأة آخذ في التحسن؛ فعلى سبيل المثال، فإن وزراء الحكومة البالغ عددهم ١٦ وزيراً بينهم ٨ سيدات تشغل إحداهن منصب رئيسة الوزراء. وتتولى الوزارات مناصب وزارية في غاية الأهمية كالعدل والدفاع والمالية والاقتصاد. وهناك أيضاً المزيد من النساء اللاتي يعملن في أنشطة مهنية كانت حكراً على الرجال كمارسة الطب والقضاء والتدريس. وتشير الأرقام إلى تغيرات إيجابية للغاية: فعدد الطالبات في التعليم الثانوي يفوق عدد الطلاب الذكور، كما أن ٩٧ في المائة من الإناث يلتحقن بالتعليم الابتدائي.

٤٩- وأعرب المغرب عن ارتياحه لملاحظة العديد من المبادرات والإصلاحات التي اتخذتها الدولة، ولا سيما فيما يتصل بالنساء، ورحب بتأسيس معهد وطني للمساواة الجنسانية، وبالمستوى الرفيع لتمثيل المرأة في مناصب مسؤولية. كما رحب المغرب بالتدابير المتخذة لمكافحة العنف ضد المرأة، وبخاصة تجريم العنف المتزلي، وأشار إلى التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما المتعلقة منها بتقليل وفيات الأطفال، ومحاربة الفقر وكفالة التعليم الأساسي لجميع المواطنين. وأعرب عن تشجيعه للرأس الأخضر على مواصلة هذه الجهود. وأشار بارتياح إلى اعتماد خطة وطنية تتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة، وبخاصة إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغتها.

٥٠- ولاحظت المملكة المتحدة الجهود التي بذلتها الرأس الأخضر للوفاء بالتزاماتها الدولية، على الرغم من محدودية مواردها. ورحبت بالردود المقدمة على الأسئلة التي طُرحت مقدماً وقالت إن تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان تبين الخطوات الإيجابية المتخذة لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ولتنفيذ غالبية المعاهدات المتصلة بهذا المجال. وأشارت إلى أن التقييم القطري العام أوضح التقدم الكبير المحرز لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتقدم الجيد فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وذكرت أن التقدم الذي أحرزته هذه الدولة يشكل نموذجاً للدول الصغيرة النامية، ورحبت بالإصلاحات التشريعية، بما فيها قانون العقوبات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، فقد لاحظت أيضاً أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أعربت عن قلقها إزاء استمرار هذا التمييز في مجالات معينة، بما في ذلك العنف الجنسي والمتزلي، وتدني مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة، وعدم توازن فرص التوظيف والأجور، وتعدد الزوجات. وذكرت أن لجنة حقوق الطفل قد أعربت عن قلقها إزاء حالات العنف الجنسي، واستغلال الأطفال، وممارسة العقوبة البدنية وعمالة الأطفال. وأوصت المملكة المتحدة الرأس الأخضر باتخاذ المزيد من الخطوات

للتصدي للتمييز ضد المرأة والمجموعات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال. ورحبت بتعليقات الوزيرة المتصلة بالمبادرات الحالية، بما في ذلك إنشاء مراكز الاتصال، بيد أنها أعربت عن أسفها لعدم تقديم تقرير خطي. وإدراكاً منها لأهمية التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، شجعت المملكة المتحدة الرأس الأخضر على العمل بصورة وثيقة مع المجتمع المدني بغية تخفيف العبء عن الدولة وتمكينها من الوفاء بالتزام تقديم التقارير. وبالنظر إلى عدد التقارير التي تأخر تقديمها، أوصت المملكة المتحدة بوضع جدول زمني متفق عليه مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل معالجة مسألة التقارير المتراكمة وطريقة العمل مستقبلاً ومواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية. كما أوصت المملكة المتحدة الدولة بتعزيز مؤسساتها والتصديق على المعاهدات الأساسية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب. ولاحظت أن التقارير تبرز الأولويات والتحديات الرئيسية، بما في ذلك القيود المتعلقة بالموارد البشرية، ورحبت بالتزام الدولة بالتصدي لهذه التحديات.

٥١ - وأعرب السنغال عن تهنئته للرأس الأخضر على التقدم الكبير الذي أحرزته في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالرغم من العديد من القيود التي تهدد بإبطاء وتيرة التطورات. وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أحرزت الرأس الأخضر تقدماً ملموساً يشير إلى أنها في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وناشد السنغال المجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد، ودعا الدولة إلى زيادة تعاونها مع مؤسسات حقوق الإنسان، بما في ذلك النظر في توجيه دعوات للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لزيارة البلد. وطرح السنغال أسئلة عن عمل لجنة الإصلاح القانوني والمؤسسي فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين.

٥٢ - وأعربت الصين عن أسفها إزاء عدم تمكن الرأس الأخضر من تقديم تقرير وطني بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية. ولاحظت الصين أن الرأس الأخضر، بالرغم من القيود المتعلقة بمستواها الإنمائي، قد بذلت جهوداً خلال السنوات الماضية لتعزيز حقوق الإنسان. وأشارت الصين إلى التقدم المحرز في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولاحظت أن الرأس الأخضر صدقت على مجموعة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأنشأت الآليات ذات الصلة بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات. ولاحظت تعاون الدولة النشط وعملها مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبيّنت أنها قد اتخذت تدابير فعلية لتعزيز حقوق النساء والأطفال. وذكرت أيضاً أن التحديات الأساسية التي تواجهها الحكومة لا تزال تتمثل في القضاء على الفقر، وإيجاد حل لنقص المياه، وتحسين الصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وناشدت الصين المجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار التحديات التي تواجهها الرأس الأخضر في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وأن يزيد المساعدة المالية والتقنية المقدمة لبناء قدرات الدولة بهدف زيادة تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٣ - وأعربت لاتفيا عن أسفها لعدم تمكن الدولة من تقديم تقرير خطي في الوقت المناسب، ولاحظت مع التقدير التقدم الكبير المحرز لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوقعات الجيدة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأوصت لاتفيا الحكومة بتوجيه دعوة مفتوحة لجميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لزيارة البلد.

٥٤- وأعربت سلوفينيا عن ارتياحها إزاء رسوخ سيادة القانون والديمقراطية النيابية في الرأس الأخضر ولاحظت أن الدستور يكفل حرمة حقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية وعدم قابلية التصرف فيها. ورحبت سلوفينيا بموافقة الحكومة على عدة برامج واستراتيجيات تتعلق بحقوق الإنسان في مجال التعليم والتوظيف والسياسة الصحية والقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية وغيرها. وفي حين ترحب بالتدابير المتخذة للتصدي للعنف ضد النساء، بما في ذلك تجريم العنف المترلي بموجب القانون الجنائي، لاحظت سلوفينيا أن العنف ضد النساء لا يزال منتشرًا في البلد. وطرحت سلوفينيا سؤالاً عن التدابير الإضافية التي اتخذتها الرأس الأخضر لتقليل عدد ضحايا مختلف أنواع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المترلي والتحرش الجنسي. وأوصت سلوفينيا الرأس الأخضر بإتاحة الموارد الكافية لتوفير عدد من المساكن الآمنة لإيواء ضحايا العنف المترلي، ومواصلة تحسين فعالية الآليات القائمة لتعويض ضحايا العنف المترلي. ورحبت سلوفينيا بأي طلب تقدمه الرأس الأخضر للحصول على المساعدة التقنية التي ترى هذه الدولة أنها ضرورية.

٥٥- ولاحظت أنغولا مع الارتياح أن الرأس الأخضر تبدي التزاماً كبيراً بتحسين حالة حقوق الإنسان عن طريق التصديق على الصكوك الدولية وقبول مختلف التوصيات المتعلقة بتحسينها. ورحبت بالاستراتيجيات التي نُفذت لتعزيز حقوق الأطفال، كالإعلان الوطني للسياسة الاجتماعية المتعلقة بالأطفال. وطرحت أنغولا أسئلة بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات القائمة في هذا المجال وعن الكيفية التي تمكن المجتمع الدولي من مساعدة الرأس الأخضر. وفي حين تعرب أنغولا عن ارتياحها إزاء الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة الجنسانية، فإنها توصي الحكومة بمواصلة جهودها الإيجابية لمكافحة التمييز ضد المرأة، والقضاء على السلوكيات والتوجهات السلبية المتجذرة في المجتمع. وبما أن الرأس الأخضر من أكثر البلدان تأثراً بالجفاف والتصحر، فقد طرحت أنغولا أسئلة عن أثر هذه المشكلة على الاقتصاد والبيئة، وعن الكيفية التي يتمكن بها المجتمع الدولي من دعم البلد في هذا الصدد.

٥٦- وأقرت البرازيل بالإطار القانوني والتنظيمي الذي اعتمده الرأس الأخضر لتعزيز، على المستوى المحلي، تطبيق الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووضع خطة عمل تتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة. والبرازيل على اقتناع بأن الرأس الأخضر ستمكن من التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها ومن تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر، وذلك عن طريق التزامها والحوار المفتوح مع المجتمع المدني والتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. وطرحت البرازيل أسئلة عن كيفية تفاعل الرأس الأخضر مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وعن التحديات الأساسية التي تواجهها في إطار النظم الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما طرحت أسئلة عن الخطوات الأساسية المتخذة لتعزيز وإعمال حقوق الأطفال والنساء، ولمكافحة جميع أشكال التمييز، وطرحت أسئلة أخرى عما اتخذ من خطوات وعن أوجه القصور المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأخيراً، سألت البرازيل عن الاحتياجات العاجلة للرأس الأخضر لإعمال الحق في التنمية، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات والمساعدة التقنية. وأوصت البرازيل الرأس الأخضر بتحقيق أهداف حقوق الإنسان التي حددها المجلس في قراره ١٢/٩، والنظر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، علاوة على النظر في توجيه دعوات زيارة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وتعزيز سياساتها لتكفل حقوق الطفل بشكل تام، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يفتقرون إلى الرعاية الأبوية، والنظر في تعزيز برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منه، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال.

٥٧- وأشارت الكامبيرون باهتمام إلى قيام الرأس الأخضر بإنشاء معهد يُعنى بالمساواة والعدالة الجنسانية، ووضع خطة وطنية في هذا المجال، والتقدم الذي تحقق فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع على الصعيد الوطني. وشجعت الكامبيرون الحكومة على استكمال إعداد التقارير التي تُقدّم إلى هيئات المعاهدات، ومواصلة حملتها الرامية إلى مناهضة جميع أشكال التمييز والتصديق على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة.

٥٨- وأشادت جنوب أفريقيا بالرأس الأخضر لكونها وضعت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في الاعتبار عند قيامها بصياغة الخطة الوطنية للمساواة الجنسانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ والبرنامج الوطني لتخفيف الفقر. وأبرزت السياسات والتدابير الهامة التي اتخذتها لتعزيز حقوق المرأة، كإنشاء معهد المساواة والعدالة الجنسانية لكفالة مساواة النساء في التمتع بالحقوق. وأشارت إلى تقرير عام ٢٠٠٥ الذي لاحظت فيه اليونيسيف التقدم الكبير الذي حققته الحكومة لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوقعات الجيدة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٥٩- واعترفت نيجيريا بالتزام الدولة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وأشارت بشكل خاص إلى جدول الأعمال المتعلق بتمكين المرأة، وتعميم منظور نوع الجنس وحقوق الأطفال. وفي حين تعمل الدولة على تعزيز جميع حقوق الإنسان واعتماد المعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن نيجيريا تعترف بالتحديات الرئيسية التي تواجهها الرأس الأخضر فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات بشكل فعال، فضلاً عن جدول أعمال التنمية الرامي إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاه العام للسكان. وناشدت نيجيريا المجتمع الدولي مساعدة الرأس الأخضر على تحقيق هذه الأهداف والأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠- وذكرت الرأس الأخضر أنها تعكف على تنفيذ ١٥ برنامجاً في مجال البيئة يجري تمويلها عن طريق المساعدة الدولية. ويتعلق أحد هذه البرامج بتشبيد سد مائي، نظراً إلى أن شح المياه لا يزال من المشاكل الوطنية الرئيسية. ويُعد جنوح الأحداث الذي يتجلى في شكل تكوين عصابات الشباب وانتشار تعاطي المخدرات من الظواهر الجديدة نسبياً ذات الصلة بالجريمة المنظمة وانتشار التهريب وتطور قطاع السياحة. ومن المشاكل الأخرى التي تواجهها الرأس الأخضر إعادة القسرية لمواطنيها الذين أُدينوا بجرائم. ويشعر المواطنون بانعدام الأمن كما تشهد بعض المناطق الحضرية مثل باريا زيادة في التدابير الأمنية. ونظراً لعدم توفر الأعداد الكافية من رجال الشرطة لمواجهة هذا الوضع، قررت الحكومة استخدام وحدات من الشرطة العسكرية لتسيير دوريات في المراكز الحضرية. وأوضحت أن استخدام الشرطة العسكرية يتم بموجب القانون، وهو وارد في النظام العام للقوات المسلحة وفي الدستور. وبيّنت الرأس الأخضر أن وظائف ودور الشرطة العسكرية مشابهة إلى حد كبير لعمل قوات الشرطة الوطنية، وأن المواطنين هم الذين طالبوا صراحةً بتدخل الشرطة العسكرية، وهي لا تُنشر إلا عندما تصل الأوضاع الأمنية إلى مرحلة حرجة.

٦١- إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للرأس الأخضر وتركيبها الاجتماعية والاقتصادية وضعف قدراتها المؤسسية يجعلها معبراً للتجار غير المشروع، وبخاصة الاتجار بالأشخاص، ومقراً لشبكات الجريمة المنظمة. وفي عام ٢٠٠٣، طلبت الحكومة المساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي للجرائم الدولية، وتعزيز تدريب رجال الشرطة ومراقبة الحدود. ولتقليل تغلغل الجريمة الاجتماعية في نسيج مجتمع الرأس الأخضر،

ثمة حاجة إلى تعزيز إقامة العدل وتجهيز المؤسسات بالمعدات اللازمة. وهذه المعركة التي ستستلزم التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة فيما بين الدول المعنية هي الاستراتيجية التي تتبعها الرأس الأخضر. وفيما يتعلق بالدعم المقدم لمستخدمي المخدرات، هناك مركز في باريا يقدم المساعدة في مجال إعادة تأهيل المواطنين الذين يأتون إليه من جميع أنحاء البلد.

٦٢- وتلتزم الحكومة، بموجب القانون والواقع، بمواصلة محاربة الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم. وفي عام ٢٠٠٧، قامت مراكز طوارئ الأطفال بمساعدة حوالي ١٠٠ طفل، كما قدمت المساعدة لـ ٧٠ طفلاً تقريباً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، أكدت الدولة وجود عقوبات بديلة ومؤسسة رعاية يوضع فيها الأطفال الجانحين الذين تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٦ عاماً. وأوضحت الرأس الأخضر أن القانون لا يحظر العلاقات الجنسية بين المثليين أو يعاقب عليها ما لم يتعلق الأمر بأطفال قاصرين. فالجتماع في الرأس الأخضر يتسم تقليدياً بالتسامح. وقد صدقت الرأس الأخضر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وستصدق أيضاً على البروتوكول الاختياري الملحق بها، كما يُتوقع أن تصدق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

- ٦٣- خلال المناقشة، قدمت التوصيات التالية إلى الرأس الأخضر:
- ١- تضمين تشريعاتها الوطنية الحظر الصريح للعقوبة البدنية ورصد تنفيذه بصرامة، ولا سيما فيما يتعلق بتعامل الشرطة مع القاصرين (شيلي)؛
 - ٢- زيادة الجهود الرامية إلى التصدي عن طريق نظام القضاء للعنف والاستغلال الجنسيين للأطفال، كبغاء الأطفال، على نحو ما أوصت به لجنة حقوق الطفل (شيلي)؛
 - ٣- اتخاذ الحد الأقصى من التدابير التشريعية والإدارية والشروطية لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات الذي يؤثر بصفة خاصة على النساء الأجنبيات (شيلي)؛
 - ٤- إدخال تعديلات على نظام القضاء لتسريع إقامة العدل، ويشمل ذلك إنشاء محاكم جديدة أو زيادة عدد المحاكم التي تنظر في الجرائم الأقل فداحة، ودراسة إمكانية اعتماد نظام يوضع بموجبه تحت المراقبة المتهمون بارتكاب جرائم صغيرة ولا يشكلون تهديداً على المجتمع (شيلي)؛
 - ٥- اعتماد تشريعات وطنية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (شيلي)؛
 - ٦- التصديق على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم (الجزائر)؛
 - ٧- الانضمام إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (الجزائر)؛
 - ٨- إنشاء مراكز لتقديم الرعاية والمساعدة للنساء ضحايا العنف المنزلي (فرنسا)؛

- ٩- النظر في كيفية التعامل مع جنوح الأحداث بغية التوصل إلى عقوبات مناسبة لأعمارهم، وتعليمهم وإعادة إدماجهم في المجتمع (فرنسا)؛
- ١٠- اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين الأوضاع في السجون (فرنسا)؛
- ١١- النظر في التعاون مع المكتب الإقليمي الجديد التابع لمفوضية حقوق الإنسان في داكار بغية وضع وثيقة أساسية الغرض منها تبسيط وتعميم إجراءات إعداد التقارير المطلوب تقديمها إلى هيئات المعاهدات (ملديف)؛
- ١٢- دعوة مجموعة مختارة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة ذات الأهمية بالنسبة للرأس الأخضر إلى زيارة البلد وتقديم توصياتهم (ملديف)؛
- ١٣- اعتماد جميع التدابير اللازمة لوضع حد لانتشار ممارسة العقوبة البدنية التي يتعرض لها القاصرون في المنازل والمدارس، والتي يمارسها رجال الشرطة، على نحو ما أوصت به لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٣ (ألمانيا)؛
- ١٤- اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات الأجنبيات عبر أراضيها (ألمانيا)؛
- ١٥- زيادة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات التي صدقت عليها (إيطاليا)؛
- ١٦- إعطاء الأولوية لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال وبغاء الأطفال (إيطاليا)؛
- ١٧- وضع استراتيجية وطنية للتحقيق بحقوق الإنسان في إطار النظام المدرسي على جميع المستويات، وذلك وفقاً لخطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ المتعلقة بالبرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ويشمل ذلك مراجعة وتنقيح المناهج والكتب المدرسية وتدريب المعلمين وممارسة حقوق الإنسان في البيئة المدرسية (إيطاليا)؛
- ١٨- تحسين الأوضاع في مرافق الاحتجاز والسجون عن طريق توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي السجون (إيطاليا)؛
- ١٩- الاستمرار بجدية في تحسين وضع الأطفال (هولندا)؛
- ٢٠- متابعة التوصيات المتعلقة بالتمييز ضد المرأة الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (لكسمبرغ)؛
- ٢١- تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل المتعلقة بأطفال الشوارع واستغلالهم في الجنس، وبغاء الأطفال، والعنف الذي يتعرض له الأطفال، وعمالة الأطفال (لكسمبرغ)؛

- ٢٢- اتخاذ التدابير اللازمة لتقليص مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (كندا)؛
- ٢٣- مراعاة المادة ٥(أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تدعو البلدان إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الصور النمطية والممارسات الاجتماعية والثقافية (كندا)؛
- ٢٤- تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية تلبية الشروط الواردة في مبادئ باريس (المكسيك)؛
- ٢٥- التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكسيك)؛
- ٢٦- التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المكسيك)؛
- ٢٧- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب (المكسيك)؛
- ٢٨- تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لحالات العنف والاستغلال الجنسيين للأطفال (المكسيك)؛
- ٢٩- إنشاء محاكم للقاصرين المخالفين للقانون (المكسيك)؛
- ٣٠- تكثيف الجهود لمكافحة العنف ضد النساء وزيادة مشاركتهم في سوق العمل (المكسيك)؛
- ٣١- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المكسيك)؛
- ٣٢- إكمال عملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أقرب فرصة ممكنة وكفالة تطبيق النظام الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها تطبيقاً فعالاً في التشريعات الوطنية (البرتغال)؛
- ٣٣- إعطاء الأولوية لتدابير التوعية الرامية إلى تحقيق المساواة الجنسانية في المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية (البرتغال)؛
- ٣٤- التنفيذ الفعال لمعايير العمل الدولية المتعلقة بالأطفال (البرتغال)؛
- ٣٥- مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون إجراءات قوات الشرطة والأوضاع في مرافق الاحتجاز متوافقة تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (السويد)؛
- ٣٦- النظر في اتخاذ تدابير سياساتية لتعزيز التسامح وعدم التمييز ضد السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية (السويد)؛
- ٣٧- اتخاذ المزيد من الخطوات للتصدي للتمييز ضد المرأة والمجموعات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال (المملكة المتحدة)؛

- ٣٨- وضع جدول زمني متفق عليه مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل معالجة مسألة التقارير المتراكمة وطريقة العمل مستقبلاً ومواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية (المملكة المتحدة)؛
- ٣٩- تعزيز المؤسسات والتصديق على المعاهدات الأساسية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب (المملكة المتحدة)؛
- ٤٠- مناشدة المجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار الصعوبات والتحديات التي تواجهها الرأس الأخضر في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وزيادة ما يقدمه من مساعدة مالية وتقنية في مجال بناء القدرات (الصين)؛
- ٤١- توجيه دعوة مفتوحة لجميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لزيارة البلد (لاتفيا)؛
- ٤٢- إتاحة الموارد الكافية لتوفير ما يكفي من المساكن الآمنة لإيواء ضحايا العنف المتري (سلوفينيا)؛
- ٤٣- تحسين فعالية الآليات القائمة لتعويض ضحايا العنف المتري (سلوفينيا)؛
- ٤٤- مواصلة جهودها لمكافحة التمييز ضد المرأة بغرض القضاء على السلوكيات والتوجهات السلبية المتجذرة في المجتمع (أنغولا)؛
- ٤٥- تحقيق أهداف حقوق الإنسان التي حددها المجلس في قراره ١٢/٩ (البرازيل)؛
- ٤٦- النظر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرازيل)؛
- ٤٧- النظر في توجيه دعوات زيارة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة (البرازيل)؛
- ٤٨- تعزيز سياساتها لتكفل حقوق الطفل بشكل تام، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يفتقرون إلى الرعاية الأبوية (البرازيل)؛
- ٤٩- النظر في تعزيز برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منه، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال (البرازيل)؛
- ٥٠- مناشدة المجتمع الدولي مساعدة البلد على تحقيق أهدافه، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (نيجيريا)؛
- ٦٤- سيدرج رد الرأس الأخضر على هذه التوصيات في تقرير النتائج المقرر أن يعتمده المجلس في دورته العاشرة.
- ٦٥- جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد جميع أعضاء الفريق العامل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Cape Verde was headed by Marisa Helena Morais, Ministry of Justice, and composed of two members:

Mr. Alcides Barros, Chargé d'Affaires, Permanent Mission of Cape Verde

Ms. Liriam Tiujo Delgado, Counsellor, National Commission for Human Rights

— — — — —